إدارة المؤسسة ستجتمع مع النقابات الأسبوع المقبل للحيلولة دون تنفيذ الإضراب

البصيري يجري مشاورات على أعلى المستويات لإعادة النظر في قرار زيادة العاملين بالقطاع النفطي

د.محمد البصيري

فاروق الزنكي

عبدالعزيز الشرثان

عبدالرحمن الغانم

أحمد الفيلكاوي

قال مصدر نفطي رفيع المستوى في مؤسسة البترول الكويتية ان وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.محمد البصيري يجري مشاورات على أعلى المستويات مع الجهات المسؤولة في الدولة لإعادة النظر في قرار الزيادة التي اقرها مجلس الخدمة المدنية أمس الأول للعاملين في القطاع النفطي لاسيما ان الزيادة لاقت استياء جميع العاملين ولم تلب طموح النقابات.

وأكد المصدر لـ «الأنباء» ان د.البصيري يجري مشاورات كذلك مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد لتدارك الوضع المتأزم لاسيما ان هذه الأمور لم تحدث مطلقا في القطاع النفطي، مشيرا الى ان مؤسسة البترول الكويتية ستجتمع الاسبوع المقبل مع النقابات النفطية لوضع خطة طريق للحيلولة دون الاستمرار في تنفيذ الاضراب الذي وصفه بالكارثي على القطاع في حالة حدوثه، مشيرا الى ان المحادثات ستتبلور نهاية الاسبوع المقبل ومن ثم ستكون الرؤية واضحة للجميع سواء نقابات او عمال بالنسبة للزيادة.

وقال المصدر ان إدارة المؤسسة لن تقف مقيدة في ظل تسارع الاحداث والدعوة الى الإضراب طالما ان هناك بارقة أمل في رجوع مجلس الخدمة المدنية عن قرار الزيادة ودراسة البدائل الأربعة التي وافق عليها المجلس الأعلى للبترول.

وبالنسبة للانتقاد الذي قدمه مجلس الخدمة المدنية لوفد البترول الذي حضر الاجتماع لنقص معلوماتهم وبياناتهم وأرقامهم التفصيلية لمجمل الزيادات قال المصدر ان المجلس لم يعط الفرصة الكاملة للوفد المصاحب للوزير لتقديم الشرح الوافي عن البديل الذي تبنته مؤسسة البترول الكويتية.

وأشار الى إدارة مؤسسة البترول الكويتية فوجئت بالزيادة التي اقرها مجلس الخدمة المدنية أمس الأول.

من جهة اخري علمت «الأنباء» ان اتحاد البترول ورؤساء نقابات القطاع النفطي تلقوا صباح امس عدة اتصالات من العضو المنتدب للشؤون الادارية في مؤسسة البترول الوطنية علي الهاجري ومن سكرتارية مكتب وزير النفط د.محمد البصيري تم خلالها دعوتهم للاجتماع صباح الاحد المقبل في مكتب البصيري، وقالت مصادر مطلعة ان بعض رؤساء النقابات ابلغوا الهاجري بأنه اذا كان هذا الاجتماع الهدف منه التهدئة وليس ذا جدوى فإننا نعتذر عن عدم الحضور، واكدت المصادر على ان الزيادة التي اقرها مجلس الخدمة المدنية راعت فيها كبار الموظفين ولم تنصف الطبقة الكادحة من صغار العاملين، وشدد المصدر على ان العمال يرفضون هذه الزيادة ويرفضون ايضا مبدأ «العوض ولا القطيعة» وانهم ملتزمون بقرار اتحاد البترول ورؤساء النقابات بشأن الاضراب الذي قرر له يوم الاحد 18 الجاري. كما علمت «الأنباء» ان الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول فاروق الزنكي قام بقطع اجازته الدورية وباشر العمل يوم امس.

هذا وحصلت «الأنباء» على البيان الذي تم توزيعه صباح امس على عمال القطاع النفطي تحت عنوان «معا تنتزع الحقوق»، وجاء فيه:

اخواننا عمال القطاع النفطي

لقد ساءنا ما آلت اليه امور زيادة القطاع النفطي التي اتخذ قرارا عبثيا من قبل مجلس الخدمة المدنية مخيبا للآمال ومحبطا للعمال منتقصا من حقوقهم ومهمشا لدورهم مستخفا بعقولهم ووعيهم مبتدعا نظاما جديدا لا يمت للاسس العلمية والفنية بصلة ولا يتناسب مع لوائح سلم الاجور والمرتبات في القطاع النفطي المعمول به منذ زمن طويل. لقد تم استحداث مكافأة فنية واخرى ادارية لا تدخل ضمن المعاش التقاعدي ولا تحسب في اي امتيازات اخرى، وتم الغاء الزيادة على الراتب الاساسي (الهيكلية)، وهي اهم عنصر من عناصر سلم الاجور والمرتبات التي تتصاعد مع خدمة الموظف التراكمية، كما تم الغاء الزيادة المقررة على العلاوة التشجيعية التي تحقق الاستقرار الوظيفي، فضلا عن ان هذا الوضع راعى كبار الموظفين وتناسى صغارهم من الطبقة الكادحة.

اخواننا العمال

ان موقفكم المعهود الذي كان ولازال وسيبقى باذن الله هو ابلغ رسالة على رفضكم لهذا العبث في زيادتكم واصراركم على تحقيق مطالبكم العادلة التي ايدتها الدراسات من قبل المؤسسة وتم الاتفاق عليها مع ممثليكم.

لذا، ندعو الجميع لعدم الالتفات لأي شائعات او اصوات نشاز قد تظهر لزعزعة صفوفكم وتفريق وحدتكم وان التفافكم حول اتحادكم ونقاباتكم هو حصنكم الذي سيتكسر على اسواره اي محاولة للنيل من حقوقكم ومكتسباتكم.

واننا نؤكد ان 2011/9/18 هو يوم صوت العمال، فليكن صوتكم هو المسموع ولتسكت جميع الاصوات.

اللجنة الاعلامية.

اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات والنقابات النفطية.

من جهتها، أصدرت نقابة العاملين بشركة نفط الكويت بيانا ترفض فيه الزيادة المعتمدة من مجلس الخدمة المدنية، وفيما يلي نص البيان:

يؤسفنا ما آلت إليه أمور الزيادة العامة في اجتماع مجلس الخدمة المدنية الأربعاء 2011/9/7 والذي عمد إلى العبث والمماطلة والتفرقة بين العاملين في القطاع النفطي، وهدف إلى محاولة إفشال الإضراب المزمع يوم الاحد 2011/9/18، حيث قام مجلس الخدمة المدنية بنسف جميع الدراسات التي قامت بها الشركة الاستشارية واستبعاد جميع الجداول التي تمت مناقشتها، واستحدث مكافأة (ليست زيادة على الراتب) ضاربا عرض الحائط بجميع الأسس التي تبنى عليها أي دراسة مالية وبطريقة عشوائية، في إشارة واضحة الى عدم وجود منهجية في مجلس الخدمة المدنية في منح وإقرار الزيادات.

إن ما تم إقراره، اليوم - امس الاول، هو عبارة عن «مكافأة فنية» تمنح للفنيين و«مكافأة إدارية» تمنح للإداريين وهذه «المكافأة» لا تدخل في حساب راتب التقاعد ولا تحسب عليها مكافأة نهاية الخدمة ولا تدخل في العمل الإضافي أو بدل الطريق او في تذكر شهادة الراتب التفصيلية، حيث تتلخص تفاصيلها بالشكل التالي:

تم إلغاء الزيادة على الراتب الأساسي

تم إلغاء الزيادة على العلاوة التشجيعية

التفرقة بين العاملين في الزيادة على حسب طبيعة أعمالهم الفنية والإدارية، وهي بدعة لم تكن موجودة أساسا في القطاع النفطي الذي يعتمد تقييم الوظيفة فيه على حجم الأعمال وليس نوع الوظيفة.

إقرار زيادة على بعض فئات «بدل طبيعة العمل».

زيادة على «منحة السكن» للدرجة (13) وما فوق.

زيادة على «بدل مناوبة».

لم يتم تعديل السقف الأعلى لآخر مربوط الدرجات، وبذلك لاتزال مشكلة جمود الرواتب لقدامى العاملين موجودة. إن هذا القرار المشين الذي ترفضه نقابة العاملين في شركة نفط الكويت والذي تم دون دراسة ودون تحديد ميزانية له، فضلا عن هضمه لحقوق صغار العاملين لن يثنينا عن الاستمرار في الاتجاه نحو الإضراب المزمعة إقامته مع جميع العاملين في شركات القطاع النفطي بتاريخ 2011/9/18 وذلك بالتعاون مع اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات وجميع النقابات النفطية الزميلة لحين إقرار الجدول المتفق عليه مع إدارة المؤسسة.

إن إقرار حقوقكم العمالية لن يكون إلا بالتفافكم حول نقابتكم بعد تخاذل وزير النفط وقيادات مؤسسة البترول الكويتية عن الدفاع عن زيادتكم أمام المجلس الأعلى للبترول ومجلس الخدمة المدنية، وعدم احترام اتفاقهم مع ممثلي عمال القطاع النفطي.

الأخوة الزملاء أعضاء الجمعية العمومية.. الزيادة ستقر من خلال قوة العمال.. موعدنا مع الإدارة يوم الإضراب 2011/9/18 الساعة (7) صباحا في مقر النقابة.

وأعرب نائب رئيس الاتحاد العربي لعمال النفط والمناجم والكيماويات احمد الفيلكاوي عن استيائه من التخبط الذي مارسه مجلس الخدمة المدنية والتهميش المتعمد للعاملين في القطاع النفطي والمحاولة التي اعتدنا عليها من المجلس لبخس حقوق الموظفين في الدولة والتي كان آخرها بخسا صريحا وتلاعبا بجداول زيادات القطاع النفطي.

وقال الفيلكاوي إن زيادات القطاع النفطي هي حقوق مستحقة بنيت على أسس علمية وفنية وعرضت على لجان عدة ومختصة وتم بحثها طوال أشهر مضت وصرف عليها مئات الألوف من الدنانير، فأين ذهب مصير هذه الألوف التي نسفها ديوان الخدمة ما يعتبر عبثا بالمال العام الحكومي الذي نحرص عليه أشد الحرص.

وبين الفيلكاوي ان ما تمثل من قرارات جائرة أصدرها ديوان الخدمة المدنية والتي نعتبرها ضحكا على الذقون واستخفافا بعقول الموظفين إنما هي قرارات مكشوفة لن تمر مرور الكرام على موظفي القطاع النفطي الذين هم على وعي كبير بما يحاك ويدور للنيل من حقوقهم فما أصدره ديوان الخدمة هو مكافآت شهرية لا تدخل في حساب الموظفين في التأمينات ونهاية الخدمة ما تعارض مع اللوائح والقوانين الخاصة بسلم رواتب القطاع النفطي، فضلا عن مخالفة هذا الأمر لقرارات توحيد سلم الرواتب والأجور والاتفاقيات الموقعة بهذا الشأن مع مؤسسة البترول الكويتية، وهنا نقول تحت أي قانون أصبح ديوان الخدمة المدنية وصيا على قطاعنا النفطي الذي لا يتبع أساسا للديوان بل ان قطاعنا يتبع في قراراته المجلس الأعلى للبترول ومؤسسة البترول الكويتية. واستنكر الفيلكاوي أيضا التهميش المتعمد لجهود وزير النفط ومؤسسة البترول الكويتية ومستشاريها ولجانها التي ساهمت في التوصل مع ممثلي العمال لصيغة توافقية وجداول راعت حقوق جميع الموظفين وليس مقبولا أن يتم تهميش جهود من هم أدرى بحقوقنا وعلى اطلاع بأحوال عمالنا.

واننا كممثلين في الاتحاد العربي لعمال النفط والمناجم والكيماويات ندعم بكل قوة إضراب وحقوق موظفي القطاع النفطي الكويتي وندعم زملاءنا النقابيين في اتحاد البترول والنقابات جميعا بجميع خطواتهم ونحن الآن على تنسيق دولي مع المنظمات الزميلة لاطلاعهم على مجريات الأمور وسنقول كلمتنا في إضراب 18 الجاري الذي ستستعر فيه نيران عمال القطاع النفطي لتحرق كل من تسول له نفسه التلاعب بمشاعر العاملين والاستخفاف بهم، فقطاعنا النفطي ليس سلعة تدار بيد المتنفذين ولعبة سياسية يساوم عليها البعض من المتنفعين. الى ذلك، أدلى سكرتير عام الاتحاد العام لعمال الكويت بحذر شديد واهتمام بالغ ما ستؤول اليه المفاوضات بين النقابات العمالية في القطاع النفطي والمسؤولين المعنيين بشأن المطالب التي أدى عدم التجاوب معها الى اعلان الإضراب في الثامن عشر من سبتمبر الجاري.

ويؤكد الاتحاد العام مجددا موقفه الثابت في دعم مطالب العاملين في القطاع النفطي، ويحذر من محاولات القيام بانتهاكات ضد العمال، لاسيما النقابيين منهم، بهدف محاولة الالتفاف على المطالب والتهرب من تحقيقها، وبالتالي إجهاض الإضراب المزمع تنفيذه بعد ايام. والاتحاد العام لعمال الكويت لن يقف مكتوف الأيدي في حال حصول اي نوع من أنواع الانتهاكات ضد اي من العمال، لان ذلك من شأنه ان يؤدي الى تصعيد الأمور وتأزيم الأوضاع اكثر فأكثر، الأمر الذي يترك انعكاسات سلبية خطيرة ليس فقط على علاقات العمل والسلم الاجتماعي بين فرقاء الانتاج في هذا القطاع الهام والحيوي، وانما أيضا على الاقتصاد الوطني الكويتي بصورة عامة.

● عبدالهادي العجمي - أحمد مغربي

النقابات النفطية: زيادة «الخدمة المدنية» راعت كبار الموظفين ولم تنصف الطبقة الكادحة

الفيلكاوي: ندعم الإضراب وننسق دولياً لتصعيده

العمال رفضوا مبدأ «العوض ولا القطيعة» والزنكي يقطع إجازته الدورية ويباشر العمل

آخر تحركات نقابة «نفط الكويت» لحفظ حقوق العاملين في نظام الصباحي والنوبات يوم الإضراب

حصلت «الأنباء» على كتاب رئيس مجلس ادارة النقابة الى رئيس مجلس الادارة بالانابة في شركة نفط الكويت والذي يتضمن ابلاغ النقابة الرسمي عن موعد الاضراب المحدد بتاريخ 2011/9/18، حيث ان ادارة الشركة ستكون مسؤولة رسميا عن المنشآت النفطية بعد الساعة (6) (7) من صباح يوم الاضراب وعلى جميع العاملين في مختلف قطاعات الانتاج (مراكز التجميع ومحطات تعزيز الغاز ومناولة المياه والمختبرات ومرافق التصدير) وغيرهم من العاملين في نظام النوبات داخل شركة نفط الكويت اخلاء مواقع العمل بعد انتهاء النوبة المسائية التي تنتهي صباح يوم الاضراب مباشرة والانصراف دون انتظار العاملين في النوبة الصباحية يوم الاضراب الذي سيكون مقر عملهم في نقابة العاملين بملابس العمل الرسمية. اما العاملون في الفترة الصباحية المعتادة في مختلف مديريات وفرق الشركة فعليهم التحضير والبقاء في مقر النقابة من الساعة 7 حتى نهاية وقت العمل، علما ان الاضراب سيستمر دون توقف حتى يتم تحقيق المطالب المشروعة.

اتحاد العمال: نرفض التدخل في الحركة النقابية المصرية

أدلى سكرتير عام الاتحاد العام لعمال الكويت عبدالرحمن يوسف الغانم بتصريح صحافي بشأن ما يدور في الشارع الكويتي من جدل واسع هذه الأيام حول مشاركة بعض المحامين الكويتيين في الدفاع عن الرئيس المصري السابق حسني مبارك، موضحا انه في هذا المجال لابد للاتحاد العام لعمال الكويت من ان يؤكد موقفه الثابت تجاه هذا الموضوع.

وقال الغانم: نحن نعتبر ان من حق الشعب المصري الشقيق ان يقرر مصيره بنفسه، كما ان من حقه ان يحاسب المسؤولين عن النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تركت تأثيراتها عليه خلال فترة تاريخية طويلة من الزمن، كما ان من حقه ايضا، وحده دون سواه، ان يحاكم من ارتكب بحقه اي جرم أو ذنب من أي نوع كان، وليس لأي جهة اخرى غير الشعب المصري ان تتدخل في هذا الأمر سلبا أو إيجابا. وكما ان الاتحاد العام لعمال الكويت يرفض التدخل في الشؤون الداخلية للحركة النقابية المصرية من قبل الحكومة المصرية، وقرار حل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الذي اتخذته، بما يتنافى مع مبادئ الحقوق والحريات النقابية ومضمون اتفاقيات العمل الدولية الخاصة بهذا الشأن، فإنه يعتبر ان من حق الطبقة العاملة المصرية وحدها ان تتخذ القرار الملائم بشأن قيادتها النقابية واتحادها العام، وليس للحكومة المصرية حق التدخل في هذا الأمر.

كذلك يحترم الاتحاد العام لعمال الكويت قرار الجالية المصرية الشقيقة، التي تشكل احدى أكبر الجاليات التي تعيش وتعمل في الكويت، ويعتبر انها وحدها صاحبة الحق باتخاذ الموقف الجاد والحازم الذي يتعلق سواء بمصير قيادة الحركة النقابية المصرية، أو بمصير القيادة السياسية السابقة لجمهورية مصر العربية، وليس من حق اي جهة اخرى في الكويت ان تتدخل في هذا الشأن، سواء كان ذلك لجهة الدفاع عن هاتين القيادتين أو احداهما، أو لجهة اتهامهما وادانتهما.

خليفة الشايع في ذمة الله

الفقيد خليفة صالح الشايع

فقدت الكويت يوم أمس أحد رجالها المخلصين بوفاة خليفة صالح الشايع رحمه الله عن عمر يناهز الخامسة والثمانين عاما.

ولد خليفة الشايع في الكويت عام 1926 في حي شرق فريج المطبة. تلقى تعليمه في مدرسة عبدالله عبداللطيف العثمان ومدرسة زكريا الأنصاري، حاصل على شهادة إتمام الدراسة التجارية المسائية من معارف حكومة الكويت عام 1956. بعدها، انقطع عن الدراسة لظروف عمله في الحكومة، لكن حبه للتسلح بالعلم أعاده إلى الفصول المدرسية في الفترة المسائية في مركز الخليل بن أحمد لتعليم الكبار خلال الفترة من عام 1960 الى عام 1962، كما درس في الثانوية التجارية العلوم التجارية ومسك الدفاتر المحاسبية والطباعة وأخذ دروسا في الطباعة في المدرسة القبلية. حاصل على شهادة تدريب في برنامج المحاسبة العامة من ديوان الموظفين عام 1965، وشهادة في الحلقة الدراسية المتخصصة في الإدارة العليا في الجمعيات التعاونية التي نظمها المعهد العربي للتخطيط في الكويت خلال الفترة من 7 ـ 4 حتى 2 ـ 5 ـ 1974. عمل الشايع ـ رحمه الله ـ في مقتبل شبابه غواصا، وبدخول الكويت عصر النفط، عمل في البلدية لمدة عامين وأسهم في أعمال تشييد الشارع الجديد ثم انتقل للعمل في دائرة الصحة العامة لمدة تقارب الأربع سنوات. وفي الأول من يناير عام 1949، عمل في دائرة الأوقاف العامة، وتمت ترقيته خلال خدمته حتى أصبح «مدير شؤون الوقف». وفي 1973/10/31، تقاعد عن العمل الحكومي، وتفرغ للعمل في سوق العقار حيث كان يشتري أراضي ويبنيها لغرض البيع. انتقل خليفة الشايع وأسرته من شرق إلى منطقة كيفان قطعة 3 في عام 1958. وفي بداية الستينيات كان السوق المركزي لجمعية كيفان غير منظم، الأمر الذي حدا بأهالي المنطقة على التفكير جديا بفكرة جمعية تعاونية يساهم فيها أهالي المنطقة فقط، وبالفعل عقدت عدة اجتماعات لبلورة هذا المشروع. وفي عام 1963 وبعد إشهار الجمعية بأشهر كلف خليفة الشايع ليتولى عملية الاكتتاب في رأسمال الجمعية وتحصيل الأموال من المساهمين. يقول الشايع: «كانت عملية الاكتتاب في رأسمال الجمعية سهلة في البداية نظرا لقلة عدد المساهمين، وما إن بدأت فكرة المساهمة في الجمعية تنتشر في المنطقة حتى تزايدت أعداد المساهمين، الأمر الذي اضطرني أن أطلب من رئيس مجلس إدارة الجمعية فهد الصبيح الاستعانة بابراهيم العسكر لمعاونته في إتمام عملية الاكتتاب التي تم إنجازها على أكمل وجه»، وبعدها عرض على الشايع العمل في الجمعية كأمين صندوق ووافق الأخير وباشر عمله في الفترة من عام 1963 حتى عام 1965.

وفي عام 1967 قرر خليفة الشايع خوض انتخابات جمعية كيفان التعاونية، لكن لم يحالفه الحظ حيث كان ترتيبه احتياطي أول، وبعد أن قدم فهد الصبيح استقالته من المجلس تم استدعاء خليفة للمجلس، ومنذ ذلك الوقت حتى انتخابات الجمعية في 1980/4/30 وهو ينتخب من قبل مساهمي الجمعية لعضوية مجلس الإدارة. وللشايع العديد من المواقف الرجولية، وأشهرها موقفه في انتخابات 1980/4/30 التي فاز بها وكان ترتيبه الأول، في هذه الانتخابات سقط عبدالرحمن الحويل بعد رئاسة لمجلس إدارة الجمعية دامت ثلاث عشرة سنة متواصلة، يقول الشايع في مقابلة أجراها كاتب هذه السطور لكتاب «جمعية كيفان التعاونية: دراسة تاريخية توثيقية» (يطبع حاليا): لقد أحسست أن هناك عداء مقصودا موجها ضد زميلنا عبدالرحمن الحويل الذي وقتها كان رئيسا للمرة الثامنة لإتحاد الجمعيات التعاونية وإسقاطه في انتخابات جمعية كيفان يعني إقصاءه من منصبه بالاتحاد. لهذا، قررت استشارة فارس الوقيان وطرحت علية فكرة استقالتي من مجلس إدارة الجمعية الجديد ليعود الحويل إلى المجلس ويحافظ على منصبه في الاتحاد. ورد الوقيان: إن رغبتك هذه تعبر عن موقف رجولي. وبعدها نفذ خليفة الشايع رغبته باستقالته الخطية للمجلس وعاد الحويل إلى مجلس الإدارة بقوة القانون وترتب على ذلك ضجة كبيرة في المنطقة. وبعدها، أنهى الشايع مشواره مع الجمعية وتفرغ لأعماله الخاصة. خليفة الشايع من رجال الكويت الأوفياء، صاحب مبدأ وأخلاق عالية، يعرف الله في أعماله وأفعاله، خيرا، كريما، متدينا، طيب المعشر. له من الأولاد فيصل وثلاث بنات. رحم الله أبا فيصل رحمة واسعة وأسكنه فسيح جناته وألهم أسرته وعائلة الشايع الكريمة وأحبته الصبر والسلوان. «وإنا لله وإنا إليه راجعون».

● د.وليد حمد الموسى السيف

اجتمع بمدير ومراقبي ورؤساء أقسام «الرقابة»

العلي لـ «الأنباء»: بورسلي تفعّل الدور الرقابي لـ «التجارة» لمواجهة ارتفاع الأسعار مع دخول موسم المدارس

أكد الوكيل المساعد لشؤون الرقابة التجارية في وزارة التجارة والصناعة عبدالله العلي أنه اجتمع مع مدير ومراقبي ورؤساء أقسام جهاز الرقابة بالوزارة لمناقشة الأمور المتعلقة بتضخم الأسعار وتفعيل دور الرقابة التجارية ومكافحة الغش التجاري.

وأضاف العلي في تصريح لـ «الأنباء» أن ذلك يأتي من خلال توجيهات وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي وحرصها على تفعيل الدور الرقابي للوزارة لاسيما مع دخول موسم المدارس، مشيرا إلى أن الوزيرة شددت على ضرورة وجود نقطة حوار بين مسؤولي جهاز الرقابة وتقديم الدعم اللازم للمفتشين ليقوموا بدورهم خلال الفترة المقبلة.

ولفت إلى أن د.بورسلي أكدت على ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري الذي هو العمود الفقري في الوزارة وأن مكافأة الموظف أو المفتش المتميز وإزالة العراقيل والمشكلات التي يعاني منها الموظفون أمر مهم ينعكس إيجابا على أدائهم خلال الفترة المقبلة.

وأعرب العلي عن أمله أن يتم القضاء على مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار، مؤكدا أن هذه المشكلات لا يمكن حلها بشكل منفرد وأن تكاتف جميع المراقبين ورؤساء الأقسام والمفتشين المنتشرين في محافظات الكويت الـ 6 أمر مهم خلال المرحلة المقبلة.

● عاطف رمضان

عبدالله العلي

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

صدق الله العظيم

مشاركة عزاء

يتقدم مدير عام وجميع موظفي شركة

ميماك/ أوغلقي

بخالص العزاء والمواساة للسيد

ياسر حمدي زكي

مسئول تنفيذي العلاقات العامة والإعلام - شركة ايكويت

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

والده

سائلين الله العلي القدير أن يتغمّد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون